

تعتبر السياسة كآلية من آليات تنظيم المجتمعات الإنسانية، بشكل يحفظ الإستقرار والأمن، ويسمح باستمرار الجنس البشري. وهذا ما يتضح جلياً من خلال دلالتها وأصلها الأشتقافي. فالسياسة مشتقة في أصلها من اللفظة اليونانية. هذه الأخيرة تدل على ذلك الكيان الاجتماعي المنظم الذي تتكامل وظائف أعضائه من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، هؤلاء الأعضاء الذين ينبغي أن تتأسس علاقتهم على فضيلة العدالة، وأن توجه حياتهم صوب تحقيق مثال الخير الأسمى، وحتى في دلالتها اللغوية العربية، فالسياسية مشتقة من فعل ساس يسوس، يقال سَوَّسَ القوم : جعلوه يَسُوسُهُم . ويقال : سُوْسَ فلان أمر بني فلان ، وبالتالي فالسياسية تعني تدبير الشأن العام وتعني بها. هو تضارب آراء الأفراد وتقطيع مصالحهم. فلا يختلف اثنان حول حب الإنسان للملك والسيطرة، كما لا يمكن أن مختلف حول اختلاف الأفراد في رؤاهم وميولاتهم وأهوائهم، هذا التقطيع في المصالح والإختلاف في الرؤى والأراء قد يؤدي إلى الصراع الذي قد يؤدي بدوره إلى العنف والإقتتال. فكان من الضروري تنظيم المجتمع الإنساني وفق نظام يسمح بتدبير الإختلاف والصراع تدبيراً عقلانياً، ومن ثمة جاءت السياسة بما هي هذا التدبير العقلاني للاختلاف بين الأفراد. غير أن السياسة تحتاج أجهزة يمكن من خلالها تدبير الشأن العام، وهي الأجهزة التي نصطلح عليها الأجهزة السياسية. ولعل أبرز جهاز سياسي على مر التاريخ الإنساني، هذه الأخيرة تعتبر كوسيلة لتدبير الشأن العام عبر مجموعة من الآليات والمؤسسات الأخرى. ولا يمكن الحديث عن الدولة إلا بالوقوف عند العنف، كآلية رافقت العملية السياسية، سواء كآلية للتدمير أو كظاهرة لازمت التاريخ الإنساني. فالحديث عن السياسة لا يستقيم إلا من خلال الوقوف عند مفهومين آخرين مرتبطين بالممارسة السياسية، ولنقل تتأسس عليهما الممارسة السياسية وهما مفهوماً الحق والعدالة، فلا يمكن للسياسة أن تفلح في غایاتها إلا إذا كانت سياسة عادلة، والسياسة العادلة هي التي تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأفراد .